

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٨ «بالتفوضى»

باعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرفة التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف

التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٠٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد جلسة ٢٠١٧/٥/٢٤

باعتماد الحساب الختامي للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالي ٢٠١٦ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة في ٢٠١٨/٧/٢٦ :

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٦ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٨٩٣٥٥٦٩,٥٦ ج (فقط ثمانية ملايين وتسعمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وخمسمائة وتسعه وستون جنيهاً وستة وخمسون قرشاً لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٥١٣٧٤٤١,٨٣ ج (فقط خمسة ملايين ومائة وسبعة وثلاثون ألفاً وأربعمائة وواحد وأربعون جنيهاً وثلاثة وثمانون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٧٩٨١٢٧,٧٣ ج (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة وثمانية وتسعون ألفاً ومائة وسبعة وعشرون جنيهاً وثلاثة وسبعين قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ في ١٢/٣١/٢٠١٦ مبلغ ١٨,١٣٦,٢٠ ج (فقط اثنان وثلاثون مليوناً وثلاثة عشر ألفاً وستمائة واثنان جنيه وثمانية عشر قرشاً لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٨/٧/٢٦

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد